بالإضافة إلى الدور الخطير الذي قامت به بعض مكاتب المحاسبة والمراجعة في الولايات المتحدة وبصفة خاصة ما لجأت إليه من أساليب ملتوية للالتفاف حول قواعد الشفافية وايضا التقارير غير الدقيقة التي نشرتها بعض بيوت السمسرة ومكاتب التحليل المالي عن شركات معينة وإعطائها درجات تقويم أكثر مما تستحق حيث ان كبار العاملين في هذه المكاتب يستثمرون أموالهم في هذه الشركات ومن ثم يحققون أرباحا خيالية. بالإضافة إلى المسئولية أمام أحد المستفيدين من القوائم المالية مثل: رفع بنك دعوى ضد المراجع لعدم اكتشافه الممارسات الاحتيالية في القوائم المالية الخاصة بالعميل الذي تقدم للحصول على قرض واعتمد البنك على المعلومات الواردة في تلك القوائم واخيرا المسئولية القضائية مثل: مقاضاة هيئة البورصة للمراجع لإصداره تقرير مراجعة غير صحيح مع علمه بذلك لذا فان البعض يري بأن مسؤولية المراجع الخارجي للحسابات تستند إلى جانبين هما العناية المهنية الكافية اما عند أثبات الغش أو الاحتيال أو التزوير فإنه عادة لا يرجع على الكفاية و العناية المهنية المبذولة من المراجع . يفقد المراجع مبرر هام من مبررات الطلب على خدماته وهو تقريره عن أي احتيال أو غش أو انحراف حادث في التقارير المالية وعدم إضفاء صفة المصداقية على المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية؛ لذلك دعي مجلس تطبيقات المراجعة من ضرورة قبول المراجعين لمسؤوليات أكبر من الاهتمام من ابداء رأى فنى محايد حول القوائم والتقارير المالية؛ كما أن اعتماد المراجع على مدخل الاخطار في المراجعة يحقق فقط وفورات في تكلفة عملية المراجعة أي أنه يحقق كفاية عملية المراجعة وقاصر في تحقيق فعالية عملية المراجعة في اكتشاف. صور الفساد المالي إن وجدت في بعض الاحيان وأن إخفاق المراجع في اكتشاف الغش احدى صور الفساد لا يعد قرينة على إهماله وذلك لأن المراجعين لا يضمنون دقة القوائم المالية دائما، وترى الباحثة أن هناك واجبات محددة تقع على عاتق المراجعين وفقا للمعايير والارشادات المنظمة للمهنة؛ ؟ الممارسون الذين يتولون مهام تشابه الخبراء الشرعيون (المحاسبين القضائيين) ؟ الممارسون المهنيون الذين يؤدون مراجعة العمليات ومراجعة الالتزام (الخدمات الاستشارية) ؟ المسؤولون الضريبيون لا سيما الذين يشتمل نطاق اختصاصهم على الأمور المتصلة بقوانين مكافحة ممارسات ادارة الارباح (المعاملات المالية في العملات والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة) دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح يؤكد الخبراء المتخصصين في مجال المحاسبة القضائية أن التطور الاقتصادي الذي شهده العالم خلال السنوات القليلة الماضة وما نتج عنه من تأسيس الشركات بجميع أنواعها لممارسة الأنشطة التجارية المختلفة واستحداث تعاملات مالية مختلفة أدى إلى تعقيد هذه المعاملات ووصول الكثير منها إلى أروقة المحاكم مشيرين إلى أن الخبرة المحاسبية عنيت بالكثير من الأمور المتعلقة بالنزاعات التجارية والتركات وجرائم الاختلاس والتدليس والخروقات القضائية والتصنيفات والتحكيم وغيرها مما أدى إلى قيام شركات المحاسبة والتدقيق بإنشاء قسم للخبرة المحاسبية كما اشارو الى أن الخبرة المحاسبية التي يتطلبها القاضي عندما يتم النظر في دعاوي المنازعات التجارية والمالية تكون ناتجة عن عجز القاضي عن إصدار حكمه في قضية ما حول مدى صحة الأوراق والمستندات وكشوف الحسابات المالية بسبب عدم قدرته على الجزم بصحة هذه المستندات لعدم قدرته على الإلمام بها خاصة إذا تعلقت وقائع النزاع بأمور فنية محاسبية متخصصة تخرج عن نطاق قدراته وإمكانياته العلمية وحتى لا يهتم القاضي بإنكار العدالة فقد خول له القانون اللجوء إلى الخبراء لمساعدته في إثبات الوقائع وفك طلاسم الأرقام المقدمة وبالتالي الوصول إلى قناعة معينة تمكنه من إصدار الحكم المناسب كما وضحو أنواع الخبرة فيقولون أنها تنقسم إلى نوعين خبرة قضائية وهي التي يقوم فيها القاضي بالاستعانة بالخبير المحاسبي أو يطلبها أحد أطراف الدعوى لتقديم تقرير فني حول المستندات أو الوقائع محل الدعوى بحيث يستطيع القاضي من خلال هذا التقرير إصدار الحكم العادل بعد وصوله لقناعة مبنية على أسس علمية أما النوع الثاني فهو الخبرة الاستشارية وهي الخبرة التي تتم خارج المحكمة بحيث يقوم أحد أطراف الدعوى بطلب خدمة تقرير محاسبي بدون حلف يمين عن طريق اللجوء إلى أهل الخبرة والاختصاص ومكاتب التدقيق للحصول على المشورة حتى تكون ضمن حافظة المستندات المقدمة إلى المحاكم وهذا بلا شك سيقلل فترة القاضي للنظر في القضية إذا وجد لها تنظيم معين وأشار إلى أن البعض يعتبر الخبرة الاستشارية لا يرقى تقريرها إلى مستوى الخبرة القضائية من الناحية القانونية لكون معد التقرير لم يحلف اليمين وتناسوا أن المحاسب القضائي قد أدى اليمين وهذا بخلاف استقلالية المحاسب القضائي كما وأنه لابد من وضع معايير فنية صارمة وموضوعية لاختيار الخبير من خلال لجنة من كبار المدققين المعترف لهم بالخبرة والكفاءة الفنية، دور المحاسبة القضائية في اصدار معلومات محاسبية ملائمة وموثوقة وتري الباحثة أن المحاسبة القضائية تحد من عمليات الغش والاحتيال في بيانات القوائم المالية والتقارير المالية مما يؤدى الى زيادة الثقة في التقارير المالية لمجموعة المتعاملين والمستثمرين ببيانات القوائم المالية حتى تساعدهم في اتخاذ القرار الملائم في بيئة الأعمال التي تتسم بالتغيير

Summarized by © lakhasly.com

المستمر وكذلك المنافسة الشديدة في الأسواق دفع الشركة بالاهتمام بتحسين جودة التقارير المالية باعتبارها الاساس الذي تستند عليه جميع الأطراف ذات العلاقات المتشابكة لاتخاذ القرار (الخيال، ومن هنا فإن المحاسبة القضائية تعتبر أداه ضغط على إدارة الشركة من أجل تحسين جودة المعلومات في التقارير المالية السنوية مما أدى إلى تزايد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية في الوقت الحاضر بسبب وجود مشاكل حقيقية بين الإدارة وأصحاب المصالح التي تستدعى رفع دعوى في المحاكم المختصة حيث يعتبر الغش والاحتيال نوعان هما غش الموظف وغش الإدارة ومن أهم واجبات المحاسبة القضائية الحد من ذلك. 2014)

2015) وتري الباحثة أن المحاسبة القضائية توفر درجة عالية من الثقة لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية لما تقوم به من IFRS كشف الغش والاحتيال في بيانات المعلومات المحاسبية وتسعى المحاسبة القضائية من خلال معايير إعداد التقارير المالية إلى الحد من الاحتيال والغش الذي يظهر في الشركات من خلال استخدام شركات وهمية أو موظفين وهميين كما أن من أهمية المحاسبة القضائية أنها آلية هامة لحل مشكلة عولمة الشركات لأن مجلس الإدارة المحايد هو الذي يستطيع مراقبة الموردين وكلما زادت مهام وسلطات مجلس الادارة المستقل قلت حالات الاحتيال ويعتبر التعاون بين المحاسبة القضائية ولجان المراجعة إجراءً هاما للرقابة على عملية إعداد التقارير المالية (حماد، 2005) المحاسبة القضائية وأساليب التلاعب في التقارير المالية : وتعمل المحاسبة القضائية في زيادة مصداقية وضبط التقارير المالية من خلال تقليل الأساليب الأتية : مما سبق يتضح للباحثة أن العلاقة بين المحاسبة القضائية وأساليب التلاعب في التقارير المالية ان هذه العلاقة طردية كلما زادت دورة المحاسبة القضائية من اكتشاف والتحري عن اساليب المحاسبة التي تهدف الى تحقيق اهداف محدده سواء كانت مستندة الى مبادئ محاسبية أو لا من خلال تحديد هذه الاساليب والمسؤولين المباشرين عنها والمتضررين من هذه الاساليب البحث عن الدليل الذي يدينهم واصدار احكام قضائية كل هذه الاجراءات تعمل على هذه الاساليب. وذلك من خلال التحقيق المالي والتقصي عن ان مدفوعات مشكوك فيها أو أى تقييم الاصول او التزامات مالية محتملة والتأكد من الالتزام التام بالممارسات القانونية السليمة لجميع عمليات الشركة والفحص المنتظم للنتائج المالية التي تظهرها التقارير المحاسبية التي تقدم للإدارة و التأكد من كفاية الايرادات المتبعة لسلامة المعلومات التي تنشر داخلياً ومراعاة التحفظات الهامة للمراجعة الخارجية بشأن إدارة الشركة.

Summarized by © lakhasly.com